



Provisions of the Turkish presidential referendum



President will have criminal liability

Parliament will lose its right to interpellation

President will get to keep ties to a political party

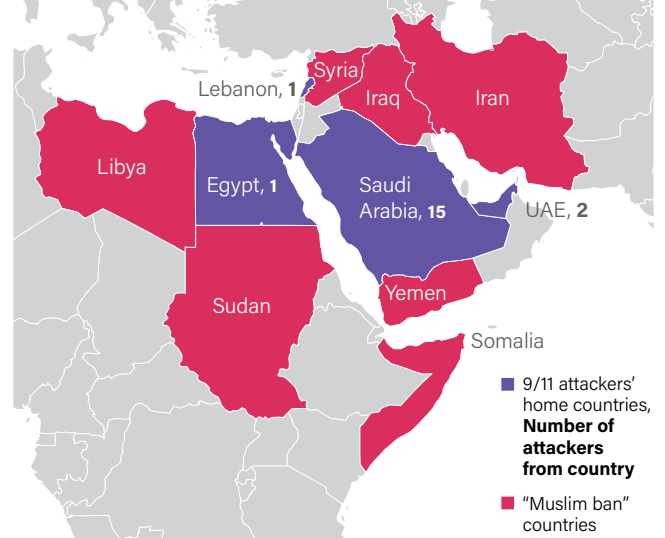
Presidential and parliamentary polls will occur concurrently, every five years

President will become head of the executive branch and be allowed to issue decrees

Abolishment of prime minister's office and cabinet

President will have wide-reaching authority over the high council of judges and prosecutors

Countries targeted, and not targeted, by travel ban



Source: 911 Memorial & Museum

لن يؤدي «حظر دخول المسلمين» إلى زعزعة العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

لن يكون لحظر سفر مواطني عدد من الدول ذات الأغلبية المسلمة إلى الولايات المتحدة تأثير كبير على علاقات الولايات المتحدة ومصالحها التجارية في منطقة الشرق الأوسط على المدى القريب. إلا أن سياسات الرئيس دونالد ترمب التحولية وقوميته الاقتصادية والنهج الموسع الذي يتبعه في مواجهة الإسلام المتطرف، ستعمل على تشجيع القوى الإقليمية لتعزيز علاقاتها مع أهم الدول الآسيوية والأوروبية على المدى البعيد.

ستتسبب زيادة حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بالضرر لكلا الطرفين

من المرجح أن تزداد حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وقد تتسبب النزاعات الناشئة عنها بالإضرار بالنمو العالمي. وستتبع الصين نهجًا أوليًا يتلخص بالرد على إجراءات تتخذها الولايات المتحدة بما يتناسب مع حجمها، إلا أن عددًا من المحفزات قد تؤدي إلى دوامة من التبعات. ونتيجة لذلك، ستتضرر دول الشرق الأوسط التي تستفيد من العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وآسيا أو آسيا وأوروبا من ضعف النمو. وستكون الدول المنتجة للنفط، والتي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية لتوليد العائدات وتلبية احتياجات موازنتها، الأكثر تأثرًا في المنطقة.

من المرجح نجاح استفتاء الرئيس إردوغان حول تغيير النظام الرئاسي

من المتوقع طرح إصلاحات الرئيس رجب طيب إردوغان للنظام الرئاسي للاستفتاء الشعبي في السادس عشر من شهر أبريل بعد إقرار البرلمان لها مؤخرًا. ومن المرجح أن تؤدي المزاي الهيكلية التي يتمتع بها المعسكر المؤيد للإصلاحات إلى الموافقة عليها في الاستفتاء، إلا أن النتيجة ستكون متقاربة لكلا المعسكرين. ومع ذلك، فحتى مع نجاح الاستفتاء، من غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى عملية صنع قرارات أكثر منطقية، في حين قد ينطوي فشل الاستفتاء على احتمال إجراء انتخابات مبكرة.

سيفوز السيسي مرة أخرى في انتخابات عام ٢٠١٨ رغم ازدياد صعوبة السباق الرئاسي الذي يواجهه

سيتمخبط الرئيس عبدالفتاح السيسي على الفئات الثلاثة من المرشحين، الذين قد يواجههم في انتخابات العام القادم، إلا أن مواجهة بعض هذه الفئات ستكون أصعب من غيرها. وسيمثل أحمد شفيق، وهو رئيس الوزراء الأسبق وأحد أركان النظام سابقًا، والذي خسر السباق الرئاسي في عام ٢٠١٢ بفارق قليل، أكبر تحدٍ للسيسي، وذلك نظرًا لاشتهار اسمه وشعبيته والدعم الذي يحظى به من النظام. وبغض النظر عن قرار شفيق بالترشح للانتخابات، فمن المرجح أن يواجه السيسي سباقًا رئاسيًا أصعب من سباق عام ٢٠١٣، عندما حاز على ٩٧٪ من الأصوات.



سنتسبب زيادة حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين بالضرر لكلا الطرفين

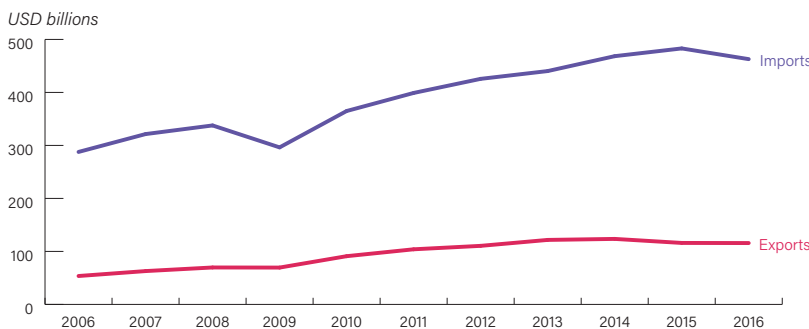
الاحتمالية: 60% الأثر: 70%

من المرجح أن تعمل إدارة الرئيس دونالد ترامب على زيادة وتيرة ومبررات رفع قضايا تجارية واتخاذ إجراءات قاسية للرد على الصين، إلا أنها لن تصل إلى اتخاذ إجراءات واسعة وشاملة تستهدف الاقتصاد الصيني. وبدلاً من ذلك، ستبني مبررات إجراء تحقيقات خاصة بمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والرسوم الجمركية بموجب المادة ٣٠١ على نطاق أوسع، بما في ذلك، انخراط الحكومة الصينية الكبير في الاقتصاد، من وجود الشركات المملوكة للدولة واستخدام الدعم المباشر أو غير المباشر واسع الانتشار لتعزيز الصادرات ودعم وإعداد الشركات الوطنية الكبرى. وسيعتمد ذلك على نهج اتبعته إدارة باراك أوباما وأدى إلى زيادة عدد القضايا التي تواجهها الصين في منظمة التجارة العالمية. أما فيما يتعلق بالعملية، فقد تراجع فريق ترامب عن وعده، التي أطلقها أثناء الحملة الانتخابية، بتصنيف الصين كدولة تتلاعب بالعملية في اليوم الأول من توليه الحكم، وهو ما يعكس ضعف التحليل، نظراً لتدخل الصين بشكل كبير في أسواق العملات الأجنبية خلال العام السابق لتحول دون مزيد من انخفاض العملة.

وستعتمد بكين على عدد كبير من الوسائل لفرض النفقات والتأثير على قرارات ترامب، وتشجيع الوصول إلى حل تفاوضي. يمتلك صناع السياسات الصينيين وسائل رسمية وغير رسمية لتحقيق ذلك، ولكن الوسائل غير الرسمية أكثر شمولاً، وتمثل أكبر تحدٍ يواجهه صناع السياسات في الولايات المتحدة. وتضم الخطوات الرسمية التي قد تتخذها الصين للرد على الولايات المتحدة فتح تحقيقات مكافحة الإغراق والدعم، وفرض الرسوم الجمركية على المنتجات الأمريكية، إلا أن الوسائل غير الرسمية التي تتمتع بها بكين تشكل تهديداً مماثلاً. ومن هذه الردود غير الرسمية المحتملة الإجراءات القانونية و/أو التنظيمية، التي تقيّد الوصول إلى السوق أو تعيق أعمال الشركات الأمريكية في الصين. ولن يكون بإمكان الصين عدم منح الرخص اللازمة للتصدير أو العمل في الصين فحسب، بل عدم الموافقة على اتفاقية اندماج واستحواذ دولية كذلك. وكخطوة أولى، ستستهدف الصين القطاعات التي ترى أنه سيكون لها انعكاس سياسي على فريق ترامب، بما في ذلك القطاعات المرتبطة بقاعدته السياسية. وسترغم استراتيجية بكين رجال الأعمال في الحزب الجمهوري على الضغط على البيت الأبيض للتراجع عن هذه الإجراءات العنيفة تجاه الصين. وفي الإطار الحالي، سيكون هدف الصين الأساسي في الرد بشكل مناسب لتشجيع الوصول إلى حل تفاوضي. ومع ذلك، قد يتوسع نطاق الإجراءات التجارية من كلا الطرفين في حال تدهور العلاقات الثنائية فيما يتعلق بقضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي.

ستقوض أي زيادة في حدة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين النظام العالمي والاقتصادي السائد، وستؤثر بشكل سلبي على التدفقات التجارية في منطقة الشرق الأوسط؛ إذ تستفيد المنطقة بشكل واسع من التدفقات التجارية بين آسيا وأوروبا من جهة وبين الولايات المتحدة وآسيا من جهة أخرى. وقد أدت الموانئ الإقليمية دوراً أساسياً في إعادة التصدير والأعمال اللوجستية. وزيادة على ذلك، يُعد ازدياد عدد الدول الآسيوية الغنية مهماً للمستقبل الاستثماري في المنطقة على المدى البعيد؛ إذ أصبح المستثمرون الآسيويون مشاركين رئيسيين في عملية الاستثمار. ولكن الأهم من ذلك أن الدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية لتوليد العائدات وتوفير الأموال اللازمة لموازنتها. ومن المؤكد أن ظهور توقعات اقتصادية عالمية أكثر تحدياً، نتيجة لزيادة حدة التوترات، سيؤثر على النمو، وعلى الطلب على النفط، كنتيجة لذلك. وفي هذا السياق، قد تحدّ التوترات إلى حد ما من الأثر الإيجابي لاتفاقية خفض الإنتاج التي توصلت لها منظمة أوبك مؤخراً.

US trade in goods with China





لن يؤدي «حظر دخول المسلمين» إلى زعزعة استقرار العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

الاحتمالية: 70% الأثر: 80%

سيثير قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب التنفيذي بحظر السفر إلى الولايات المتحدة من سبع دول ذات أغلبية مسلمة قلق القوى الرئيسية في المنطقة، إلا أنها لن تؤدي إلى نشوب أزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط؛ إذ أن الدول المستهدفة غير قادرة على شن حملة دبلوماسية أو الخروج باستراتيجية منطقية للحصول على اهتمام إدارة ترمب بالقضية. وباستثناء إيران، تتمتع كافة الدول المعنية بالقرار بحكومة ضعيفة أو تخوض حرباً أهلية. وزيادة على ذلك، فقد اكتفت ثلاثة من الدول القوية غير المشمولة بالقرار، وهي مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالصمت أو عبّرت عن دعمها لقرار الحظر. ويستهدف الحظر إيران وحلفاءها، وهو ما يثير قلق الجهات المسؤولة في الرياض من أن تؤدي مواجهة ترمب فيما يتعلق بهذه القضية إلى توتر في العلاقات الثنائية. أما بالنسبة لمصر وتركيا، فستستمر مصر بالتركيز على الاستفادة من ترمب لإضعاف حزب الإخوان المسلمين، في حين ستجنب تركيا أي احتكاك، على أمل أن يقوم ترمب بسحب الدعم عن الأكراد في سوريا.

ومع ذلك، فسيُضفي خطاب ترمب الشرعية على الخطاب الإعلامي للجماعات الجهادية، كما سيُشجع التطرف في فئات صغيرة من المجتمعات المسلمة. وعادة ما تُوازن استراتيجيات مكافحة الإرهاب بين استخدام القوة العسكرية والسياسات التي تواجه أسباب التطرف. ومن الواضح أيضاً أن سياسة الولايات المتحدة الحالية تركز بشكل أكبر على القوة، وهي أقل استعداداً للانخراط في تقييم شامل للعوامل المختلفة التي تساهم في التطرف الإسلامي.

وعلى المدى القريب، ستكون دول الخليج راضية عن ترمب إذا ما تبنى موقفاً متشدداً من إيران، وكذلك في حال حصولها على تأكيدات من وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس ببقاء الضمانات الأمنية الأمريكية. ولكنها ستكون أقل رضى عن التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما قد يُمكن الكرملن من تعزيز دوره في القضايا الأمنية في الشرق الأوسط.

أما على المدى المتوسط والبعيد، ستتسبب الخطوط العريضة لسياسات ترمب بحدوث مشاكل في العلاقات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط. ومن الظاهر أن الرئيس وأعوانه المقربين، بمن فيهم ستيف بانون والجنرال مايكل فلين، بدأوا بترجمة نظرهم للإسلام بأنه مصدر تهديد أساسي لمصالح الولايات المتحدة إلى سياسات. وفي حين ركزت كافة الإدارات منذ أحداث التاسع من نوفمبر على التطرف الإسلامي، يتعامل ترمب مع الأمر بشكل أوسع؛ إذ ستشكل الإجراءات الإضافية التي ستتخذها الولايات المتحدة، والتي تُعد الإسلام تهديداً كعائق أمام حكومات المنطقة، وستؤدي بذلك إلى إيجاد تحديات للتعاون مع واشنطن.

ومما سيزيد من تعقيد الأمور أن السياسات التحولية لترمب ستكون سيفاً ذو حدين بالنسبة لدول الخليج. فالقادة في الخليج يشعرون بالراحة لعدم تعهد الرئيس الجديد بنشر القيم الليبرالية والضغط عليهم لاحترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، فمن غير الواضح إن كان ترمب سيطالب بمساهمات مالية أو عسكرية إضافية وواضحة من دول الخليج. وأخيراً، من المحتمل أن يستبعد صانعو القرار في البيت الأبيض استشارة حلفائهم في الخليج؛ وهي قضية مهمة بالنسبة لدول الخليج، التي شعرت بالتهميش من قبل إدارة الرئيس السابق باراك أوباما.



سيفوز السيسي مرة أخرى في انتخابات عام ٢٠١٨ رغم ازدياد صعوبة السباق الرئاسي الذي يواجهه

الاحتمالية: 90% الأثر: 60%

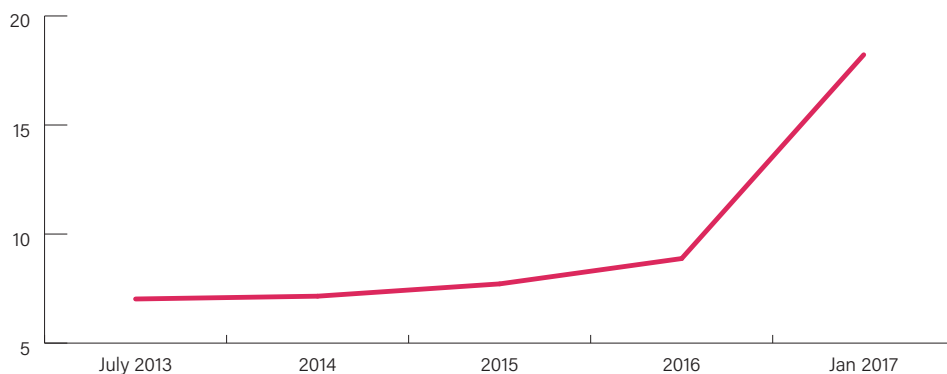
تبقى عام علي الانتخابات الرئاسية المصرية، والتي سيفوز فيها الرئيس عبد الفتاح السيسي بفترة رئاسية ثانية. ولكن في حال تنفيذ مصر لإصلاحات اقتصادية قاسية، فمن المرجح أن يواجه السيسي تحديًا أكبر من رحلته السهلة للرئاسة عام ٢٠١٤ عندما فاز بحوالي 9٧% من الأصوات. وستشكل فئتان من المرشحين تحديًا له ولنظامه. أولى هاتين الفئتين هي أن يكون المرشح أحد أركان النظام السابق ومدعومًا من النظام، وهي الفئة التي ستشكل أكبر تحدٍ انتخابي للسيسي. ويمثل هذه الفئة أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك. وكان شفيق قد ترشح للانتخابات الرئاسية ضد مرشح حزب الإخوان المسلمين محمد مرسي، وخسر الانتخابات بفارق طفيف في الأصوات. وبعد خسارته، غادر شفيق إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، لتجنب سلسلة من القضايا القانونية، ولأنه يتمتع بعلاقات جيدة مع القادة الإماراتيين والخليجيين.

ولم يشر شفيق إلى نيته الترشح للانتخابات، إلا أن القضايا القانونية التي تواجهه قد سوّيت في ديسمبر من عام ٢٠١٦. ومع ذلك فسيخسر شفيق مقابل السيسي، إلا أن السباق الرئاسي لن يكون سهلًا علي الرئيس الحالي. كما يتمتع شفيق بصيت ذائع ودعم قوي من بعض أركان النظام. وهو عسكري سابق ومعروف بكفاءته في الإدارة. كما يتمتع بقاعدة انتخابية شعبية؛ حيث ستميل الطبقة الوسطى من الشعب المصري غير المنتمية للإخوان المسلمين إلى رسالة شفيق، نظرًا لعدم اختلافها فكريًا بشكل كبير عن رسالة السيسي.

وفي حال عدم ترشح شفيق، فمن المرجح أن يواجه السيسي تحديًا من أحد الشخصيات المعارضة الليبرالية ذات التوجه اليساري، والذي سيركز رسالته على المشاكل الاقتصادية التي سببتها الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي والقمع الذي يواجهه الليبراليون المنتقدون للنظام. وسيصرّح هذا المرشح بوضوح عن معارضته لحزب الإخوان المسلمين وترشحه المبني على دعم ثورتي يناير ٢٠١١ و يونيو ٢٠١٣. ومع ذلك، من المرجح أن يلقي هذا المرشح نوعًا من الدعم الإسلامي بشكل غير مباشر. ورغم كره الإسلاميين لليبراليين، إلا أنهم يكرهون السيسي بشكل أكبر. ولن يلقي هذا المرشح نفس القدر من الدعم الشعبي الذي سيلقاه شفيق. ومع ذلك، فسيشكل تحديًا للسيسي نظرًا لاحتمال نجاحه في تزعم حركة معارضة أكثر استدامة وثباتًا بعد الانتخابات، وهو ما لم يكن موجودًا منذ عام ٢٠١٣. ورغم أن وجود حركة معارضة قوية تنخرط في المظاهرات لن يشكل تهديدًا للنظام، إلا أنه سيؤدي إلى إخافة السلطات من خلال إبطاء الإصلاحات الاقتصادية.

ومن المحتمل أيضًا، رغم عدم رجوح هذا الاحتمال على الاحتمالين المذكورين أعلاه، ألا يشكل منافس السيسي أي تحدٍ حقيقي. ولتحقيق هذا السيناريو، ستعمل الدولة على التحقق من عدم ترشح أي اسم معروف أو ذي مصداقية. ولن يحشد هذا المرشح غير المعروف أي دعم شعبي حقيقي، بل سيشكل مجرد اسم مرافق للاسم السيسي على ورقة الاقتراع حتى لا يترشح السيسي دون منافس. وسيشير ترشح هذا النوع من المرشحين إلى إحكام سيطرة السيسي على مفاصل الدولة، وهو ما يعطيه صلاحية تنفيذ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية.

USD-EGP exchange rates since July 2013 overthrow of Morsi



Source: Exchangerates



من المرجح نجاح استفتاء الرئيس إردوغان حول تغيير النظام الرئاسي

الاحتمالية: 60% الأثر: 60%

بعد إقرار البرلمان التركي للإصلاحات الدستورية في الواحد والعشرين من شهر يناير، تعمل الحكومة الآن على إعداد حملتها للاستفتاء الشعبي المرتقب حول إصلاحات النظام الرئاسي. وسيروج كل من حزب العدالة والتنمية الحاكم وحزب الحركة القومية المعارض للتصويت بالموافقة في الاستفتاء، وذلك بعد دعمهما لهذه الإصلاحات في البرلمان. ويسعى الحزبان معًا إلى بناء جبهة شعبية واسعة لدعم إردوغان، وذلك بحجة أن تمكين الرئاسة في تركيا يمثل أفضل خيار لضمان الاستقرار السياسي، والتصدي للتهديدات الأمنية العديدة، بما فيها حزب العمال الكردستاني وداعش وحركة غولن، والعديد من القوى الأجنبية. وستؤدي قدرة زعيم حزب الحركة القومية دولت بهجلي على تقديم جزء من أصوات حزبه فقط إلى تمكين إردوغان من بناء أوسع تحالف لمؤيديه حتى الآن، إذ تمكن الحزبان معًا من الحصول على 62 بالمائة من الأصوات في انتخابات شهر نوفمبر من عام 2015.

وسيتمتع المعسكر المؤيد للإصلاحات بثلاث ميزات هيكلية رئيسية. أولها أن الخطاب القومي سيستقطب المجتمع لصالح إردوغان، من خلال توسيع جاذبية الحملة المؤيدة، والتي تركز على التصدي للتهديدات الأمنية، في حين ستؤدي إلى تقسيم المعسكر المعارض. وبشكل خاص، فمن خلال ربط المعسكر المعارض بحزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد، وبالتالي حزب العمال الكردستاني، ستجعل الحكومة من الصعب على حزب الشعب الجمهوري جذب ناخبي حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية. وثانيًا، ستتمكن الحكومة من خلال استخدام سيطرتها على وسائل البث الإعلامي من دعم المعسكر المؤيد من خلال تضيق نطاق المناظرة بين الطرفين.

أما ثالثًا، ستستغل الحكومة سلطاتها الواسعة بموجب حالة الطوارئ بالإضافة إلى آلية حزب العدالة والتنمية لإيجاد الدعم وتخويف المعسكر المعارض على حد سواء. وستتمكن الحكومة من الاستفادة من الأموال العامة لتمويل الحملة المؤيدة، ناهيك عن تنظيم المسيرات في 60 مدينة في الدولة، وإمكانية توزيع المنشورات.

ومع ذلك، فما يزال احتمال عدم اقتناع فئات رئيسية من ناخبي حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بدعم الاستفتاء كبيرًا. وقد يؤدي تباطؤ النمو، وضعف الليرة التركية، وتزايد نسبة البطالة، والتضخم، والتعرض للهجمات الإرهابية، والاضطراب الاجتماعي، وعمليات التصفية والاعتقالات بموجب حالة الطوارئ، بالإضافة إلى التوترات في السياسة الخارجية مجتمعة إلى أزمة تقوض الثقة في الحكومة. وفي حال إقرار الإصلاحات، لن تدخل معظم أحكام الإصلاحات الرئاسية حيز التنفيذ إلا بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر انعقادها في نوفمبر من عام 2019، وستعمل على إضعاف نظام ضوابط تركيا وموازينها والمؤسسات الديمقراطية وحكم القانون.

أما في حال فشل الاستفتاء، فستجد الحكومة صعوبة أكبر في إدارة الملفات الاقتصادية، وإنهاء حالة الطوارئ الحالية، أو تخفيف حدة المخاطر الأمنية، والصراع مع حزب العمال الكردستاني وغولن؛ إذ سيؤدي ذلك إلى إتاحة المجال أمام الانتقادات الشديدة وتقوية شخصيات المعارضة. ورغم إمكانية إعادة تشكيل الحكومة، إلا أن إردوغان لن يكون مهمّشًا. بل من المرجح أن يتطلع إلى انتخابات عام 2019 لضمان عدد أكبر من المقاعد البرلمانية.